

4-انزعاج الأفراد والمؤسسات خاصة الاقتصادية والتجارية من هذا الوضع لعجزها عن الإحاطة بالقانون وحتى فهمه الخ...

5-التسبب في تكلفة باهضة للمجتمع بعرقلة النمو والتشغيل مما يعني سوء تسيير وإدارة الشؤون العامة وبالتالي إعاقة أو الحيلولة دون وجود حكم راشد.

وهكذا أصبحت ظاهرة التضخم التشريعي محل تساؤلات كبيرة من طرف الباحثين(6)، فمنهم من يتساءل عما إذا لم يكن هناك اتجاه نحو نهاية دولة القانون؟ البعض يتساءل لما تصلح القوانين؟ البعض يتكلم عن استحالة تنفيذ وتطبيق القوانين؟ البعض الآخر يرى أن مبدأ لا يعنر أحد بجهل القانون (Nul n'est censé ignorer la loi)، على أنه مبدأ خرافي (un mythe) وغير موضوعي ولا علاقة له بالواقع الخ....(7).

2-علاج هذه الظاهرة:

أصبحت ظاهرة التضخم التشريعي موضوع نقاش عام وشعبي في البلدان الأوروبية لعلاجها، وفتحت العديد من مواقع الانترنت لإشراك المواطنين في مكافحتها والمساعدة على تبسيط القوانين وهكذا تحول موضوع التفكير في القانون (Penser la loi) موضوعا عاما وعنوانا لسلسلة من الدراسات والبحوث والمساهمات المختلفة والملتقيات والندوات الفكرية الوطنية والدولية وقد تم وضع المنظومات القانونية ككل تحت تصرف المواطنين عن طريق الانترنت سواء داخل كل دولة أو على مستوى الاتحاد الأوروبي للمساهمة في تبسيطها ولفت النظر إلى نقائصها وبالتالي إشراكهم في عملية صناعة التشريع.

(ne plus légiférer à crédit) إلى خطورة هذه الظاهرة على المجتمع والدولة مشيرا إلى أن عدد النصوص التشريعية السارية المفعول في فرنسا يقدر بحوالي 7500 قانون (3).

وتشير إحصائية أخرى إلى أن عدد هذه النصوص كان سنة 1995 يقدر ب 7637 قانونا وحوالي 15.259 مرسوما يضاف إليها حجم التعليمات (les circulaires).

في حين أثبتت دراسة لسنة 2004، أن القوانين المطبقة فعلا تقدر بحوالي 2080 نصا فقط مما يعني أن هناك 5000 نص بدون فائدة مؤكدة(4).

يضاف إلى هذا الإنتاج الوطني، النصوص المختلفة التي تأتي من سلطات الاتحاد الأوروبي والتي كانت سنة 1995 أيضا تقدر ب:

– 22.445 تنظيم réglements

– 1675 أمرية directives

– 1198 اتفاق accords

– 185 توصية résolutions

– 291 لائحة recommandations

كل هذه النصوص واجبة الأخذ بعين الاعتبار من طرف الدول وعليها أن تعمل على تنفيذها(5).

أمام هذه الظاهرة يجمع الباحثون على أنها تتسبب في:

1-غموض القانون بصفة عامة والمساس بالقاعدة القانونية والتمثلة في العمومية والتجريد والوضوح الخ...، وفقدان القواعد القانونية لمصادقيتها.

2-عدم استقرار القانون في المجتمع بحكم التزايد والتسارع.

3-عدم عدالة القانون لتضاربه وتناقضه وتعقيده وعدم تحقيق المساواة أمامه.

من هذه النقائص يمكن ذكر مايلي:

أولا ظاهرة التضخم التشريعي 1- مظاهر هذه الظاهرة:

هذه الظاهرة تعرفها البلدان المتطورة عموما وخاصة الاتحاد الأوروبي والدول الاتحادية كالولايات المتحدة الأمريكية، فمن الواضح أنها تعني الإفراط في إصدار النصوص القانونية وكثرتها بحكم تعدد مصادر التشريع، حيث أن هناك التشريعات التي تصدر عن السلطات من جهة، وسلطات الدول الداخلة في الاتحاد من جهة أخرى، في نفس الوقت، مما يؤدي إلى وجود تراكم تشريعي مزدوج

(superposition législative)، إلى جانب أسباب أخرى متعلقة بالبرلمانات الوطنية نفسها، منها تسارع عملية إنتاج النصوص القانونية سواء بسبب أن كل برلمان جديد يريد أن يمارس السلطة، بإنتاج قوانين أخرى بحجة تنفيذ برنامجه الانتخابي ونفس الشيء بالنسبة للحكومات الجديدة، بل أن كل وزير يسعى إلى إثبات قدراته بما يقدمه من مشاريع قوانين جديدة، وهذا لأغراض إعلامية وانتخابية... الخ (أو رغبة في مجرد الاختلاف مع الغير)، الشيء الذي جعل الباحثين يعتبرون أن التشريعات التي تصدر في مثل هذه الظروف هي عادة تشريعات غير جيدة (des lois mal pensées).

هذه الظاهرة بدأ الاهتمام بها منذ أواخر السبعينات وقد بلغت أوجها خلال التسعينات حيث بدأت محاربتها أو علاجها بشكل جدي وقوي عندما أصبحت محل اهتمام دائم للمجلس الأوروبي (conseil européen) على مستوى الاتحاد باعتباره أعلى سلطة، وعلى مستوى كل دولة من طرف البرلمانات والحكومات.

ففي سنة 1994 نبه رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي في مقال بعنوان